مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 15 أكتوبر 2023

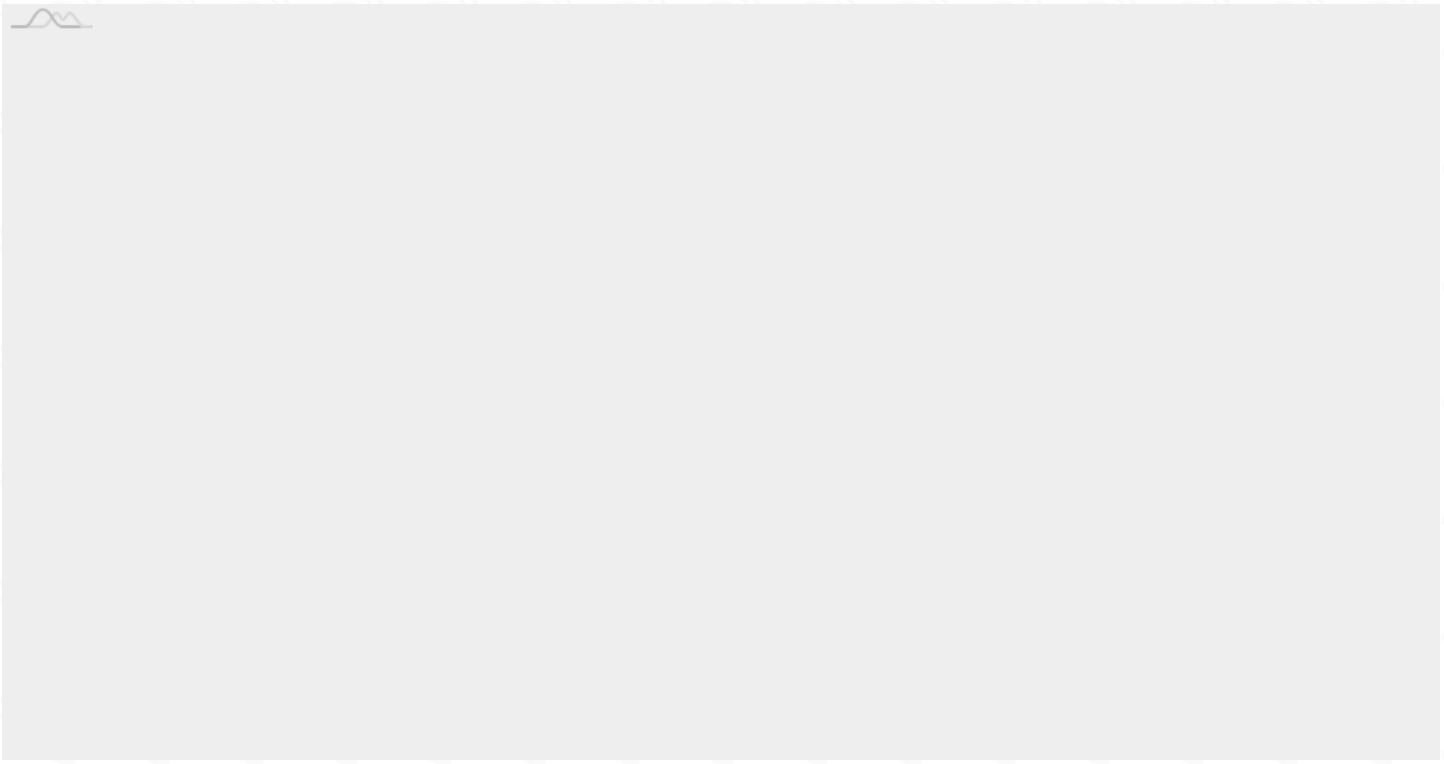

السيسي لبلينكن: الرد الإسرائيلي تحول إلى عقاب جماعي

(أمني وعسكري . سكاي نيوز عربية)

قال الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الأحد، إن ردة الفعل الإسرائيلية على هجوم حماس يوم 7 أكتوبر تجاوزت الدفاع عن النفس وتحول إلى عقاب جماعي
جاءت تصريحات السيسي خلال استقباله وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في القاهرة.
وقال السيسي لبلينكن في تصريحات مصوّرة:
إن الأزمة تحتاج منا أن نعمل بقوة وعزيمة من أجل احتوائها والحد من تداعياتها.
نندد ونرفض تماما المساس بالمدنيين أيا كانوا هؤلاء المدنيين، واعتبر ذلك نقطة في غاية الأهمية.
هذا موقفا والدور الذي حرصنا عليه خلال سنين طويلة ومنذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.
كانت مصر تقوم بدور إيجابي جدا في كل الأزمات التي اشتعلت (بين الفلسطينيين والإسرائيليين)، ونحن نتكلم اليوم عن 5 جولات من الصراع بين قطاع غزة وإسرائيل.
إنه خلال الجولات الخمس سقط 12500 قتيل مدني فلسطيني، ومن الجانب الإسرائيلي سقط 2700 قتيل منهم 1500 سقطوا في الأزمة الأخيرة.
أضاف أن 100 ألف فلسطيني أصيبوا، بينما أصيب 12 ألف إسرائيلي.
قتل 2500 طفل فلسطيني، بينما قتل 150 طفلا إسرائيليا، وفقا للسيسي.
إن التأخير في إيجاد حل لهذه الأزمة سيترتب عليه سقوط المزيد من الضحايا.
اعتبر أن الأزمة الحالية كبيرة جدا، وقال إن ردة الفعل الإسرائيلي تتجاوز حق الدفاع عن النفس وتتحول إلى عقاب جماعي لقطاع غزة، الذي يسكنه 2.3 مليون فلسطيني.
أكد أن ما حدث قبل تسعة أيام كان كبيرا وصعبا، ولا شك في ذلك، ونحن ندينه أيضا، لكن هناك تراكم من حالات الغضب والكراهية ترتبت على مدار أكثر من 40 عاما، مع عدم إيجاد أفق لحل القضية الفلسطينية.
نحن نبذل جهدنا لاحتواء الموقف وعدم دخول أطراف أخرى إلى الصراع.

هجوم حماس المباغت حطم استراتيجيات إسرائيل الخاطئة بحسب صحف إسرائيلية

(إقليمي ودولي . عربي BBC)

نشرت الصحف الإسرائيلية العديدة من المقالات التحليلية ومقالات الرأي التي تناولت أبعاد هجوم حركة حماس المفاجئ على إسرائيل وكيف سيغير هذا من سياسيات الدولة داخليا وخارجيا، نرصد لكم بعضا منها.
نبدأ جولتنا من صفحة الرأي في صحيفة "يدعوت أحرونوت" ومقال للرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي جيورا آيلاند، بعنوان "حان الوقت لاقتلاع حماس". يقول الكاتب إنه لا يمكن لإسرائيل أن تكتفي بأي هدف آخر غير القضاء على حركة حماس العسكرية الحاكمة في قطاع غزة، وتحقيق أي شيء أقل من ذلك سيكون بمثابة فشل إسرائيلي.
ويقول الكاتب إن إسرائيل وخلال العشرين عاما الماضية امتنعت عن إضفاء الطابع الرسمي على هذا الهدف، والآن وبعد هذه الحرب من الضروري على الحكومة الإسرائيلية أن تحدد استراتيجياتها وتفهم جميع الخيارات.
ويرى آيلاند أن أحد الخيارات الممكنة للقضاء على حماس هو شنّ عملية برية ضخمة ومعقدة، بغض النظر عن المدة

/ moasher

والتكلفة، في حين أن الخيار الثاني هو خلق ظروف تجعل الحياة في القطاع غير ممكنة.
وعلى الرغم من أن إسرائيل أوقفت إمدادات الكهرباء والوقود والمياه إلى قطاع غزة، علاوة على إغلاق المعابر الحدودية، يرى الكاتب أنه لا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت هذه التدابير كافية.
وكانت إسرائيل قد حذرت بلهجة شديدة مصر، وأوضحت أنها لن تسمح بدخول المساعدات الإنسانية من مصر إلى غزة.
ويقول الكاتب أنه على إسرائيل الآن أن تخلق أزمة إنسانية في غزة، من شأنها أن تُجبر عشرات الآلاف أو حتى مئات الآلاف على البحث عن ملجأ في مصر أو الخليج.
ولكي يحدث ذلك، يرى آيلاند، أنه على إسرائيل أن تصر وبحزم على أربعة نقاط وهي:
أولا، تهجير جميع سكان غزة إلى مصر أو إلى الخليج. ومن وجهة نظر الكاتب، فإن كل مبنى في غزة يقبع أسفله مقر لقيادة حماس، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، ويعتبر هدفا عسكريا.
ثانيا، اعتبار كل مركبة في القطاع هي مركبة عسكرية لنقل المقاتلين. لذلك، لا ينبغي أن تكون هناك حركة مرور، ولا يهم ما إذا كانت المركبات تنقل المياه أو الإمدادات الحيوية الأخرى.
ثالثا، يجب أن يزور طاقم الصليب الأحمر الرهائن الإسرائيليين وخاصة المدنيين منهم، كشرط إسرائيلي للحصول على المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع، ولحينها لن يُسمح بدخول أي مساعدات من أي نوع إلى غزة.
رابعا، على الوسطاء من ذوي الخبرة الدبلوماسية والعسكرية أن يشرحوا بالتفصيل النقاط الثلاثة السابقة للعالم أجمع. فلن يكون من الممكن اقتلاع حماس من دون ممارسة الضغوط.
ويختم الكاتب مقاله بالقول إن إسرائيل تخوض "حرب وجودية"، وإنه لا يوجد خيار آخر لضمان أمن دولة إسرائيل سوى هذه الخيارات.
ننتقل إلى صحيفة "جيروزاليم بوست" ومقال رأي كتبه ديفيد واينبرغ بعنوان " المجازر المروعة التي تقترفها حماس سحقت استراتيجية إسرائيل الخاطئة منذ فترة طويلة"، ويشير الكاتب إلى أن هجوم حماس المباغت يوم عيد "بهجة التوراة"، لم "يحطم" أرواح الإسرائيليين وحسب، بل أزال معه أوهاما زائفة عشعشت في عقولهم لسنوات عديدة.
ويقول الكاتب إن السياسات الدفاعية والدبلوماسية التي تنتهجها إسرائيل لن تبقى على وضعها، إذ سيتم استبدال هذه السياسيات السيئة والزائفة بأخرى تؤكد على حقهم في الحياة.
ويرى الكاتب أن "مجازر" حماس بحق الإسرائيليين المدنيين، حطمت بعض الاعتقادات السائدة ومنها، أن جمهورية إيران الإسلامية وجيوشها في الخارج المتمثلة بحماس وحزب االله يمكن احتواؤها، والحقيقة أنه يجب سحقهم "وتحرير" الفلسطينيين واللبنانيين من براثن هذه "المنظمات الإرهابية".
ويضيف الكاتب أن النظرية القائلة بأن حماس، وبمسؤوليتها عن مليوني نسمة من سكان غزة، سوف تصبح أكثر "مسؤولية" أو "اعتدالا" أو "نضجا" هي نظرية خاطئة. كما أن الملايين أو حتى المليارات من دولارات التنمية الاقتصادية التي أمطرها العالم على الفلسطينيين في غزة، لم تسفر إلا عن تقويتها، لذلك يجب قطع كافة سبل التمويل عنها.
ويتابع بالقول إن اعتقاد إسرائيل بأنها قادرة على "تقليص الصراع" أو "تثبيط العنف" من خلال منح عشرات الآلاف من تصاريح العمل في إسرائيل لسكان القطاع، أو تسهيل نقل عشرات الآلاف من الأطنان من السلع المدنية والإنسانية إلى غزة، هو أمر خاطئ.
ويرى الكاتب أنه يجب على إسرائيل إنهاء أي مسؤولية تجاه الفلسطينيين في قطاع غزة حتى يتم القضاء على حماس.
وبحسب ديفيد واينبرغ، فإن حماس قد تجعل إسرائيل غير قادرة على التسامح وإقامة علاقات دبلوماسية مع دول مثل تركيا وقطر، باستضافتهما لقادة حماس "برفاهية وأمان"، لذلك يقترح الكاتب على إسرائيل تجميد علاقاتها مع هذه الدول، "ويجب على الولايات المتحدة أن لا تدعمهما أو تربطها علاقات اقتصادية بهما".
كيف لحق الدمار بالبنية التحتية في غزة؟
النساء والأطفال هم أكثر ضحايا القصف الإسرائيلي على غزة
ويرى ديفيد واينبرغ أن الفكرة القائمة على أن الصراع الفلسطيني مع إسرائيل يدور حول "المستوطنات غير

/ moasher

القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" هي فكرة خاطئة، فالصراع يدور حول كل "مستوطنة" يهودية في إسرائيل، لذلك وبحسب الكاتب فقد حان الوقت للتخلص من الإشاعة الكاذبة التي تقول إن مستوطنات الضفة الغربية هي العقبة أمام السلام.

ويرى الكاتب أن حماس قدمت درسا قويا لجيش الدفاع الإسرائيلي، الذي طالما اعتمد على التكنولوجيا لضمان أمن الحدود - من خلال استخدام أجهزة الاستشعار والأقمار الصناعية والطائرات المسيرة وغيرها – لذلك يعتقد ديفيد واينبرغ أنه على إسرائيل تعزيز قواتها البرية في المرحلة القادمة.

ويختتم الكاتب مقاله بأن حماس لم تستطع أن تحطم الأمل في تحقيق سلام واسع النطاق في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية الأكثر أهمية، وأن زوالها من شأنه أن يجعل السلام ممكنا وجدير بالاهتمام. كما أنها لم تستطع أن تؤثر على تصميم إسرائيل على حماية مواطنيها، ولا على الجالية اليهودية حول العالم، التي احتشدت هذا الأسبوع لدعم إسرائيل، على الرغم من خلافاتها مع التيار السائد في إسرائيل حول قضايا الهوية والمسائل السياسية.

"المشروع الإيراني لتدمير إسرائيل"

ونبقى في صحيفة "جيروزاليم بوست" ومقال رأي كتبه جوناثان سباير بعنوان "7 أكتوبر والحرب في الشرق الأوسط". يقول الكاتب إن هجوم حماس المفاجئ وما نتج عنه من حالة الحرب، يذكرنا بأمرين مهمين، الأمر الأول هو المشروع الإيراني الهادف إلى "تدمير" إسرائيل، من خلال خوض حرب طويلة الأمد تشنّها الجماعات الموالية لطهران في المنطقة.

والأمر الثاني هو شعبية الحركات الإسلامية المناهضة للسياسات الغربية، وما يترتب على ذلك من استمرار قوة وهيمنة الحركات السياسية الإسلامية ذات العسكرة في العالم العربي.

ويرى الكاتب أن نقطة الالتقاء بين هذين الأمرين هي التي جعلت هجوم حماس ممكنا.

ويشرح الكاتب باستفاضة لفهم طبيعة العلاقة بين الأمرين، ويقول بداية إن الدور الدقيق الذي لعبته إيران في الهجوم المفاجئ لا يزال موضع خلاف، وأن الخلاف على وجه التحديد يكمن في مدى مشاركة إيران أو عدم مشاركتها في اتخاذ القرارات التكتيكية يوم الهجوم وفي الفترة التي سبقته مباشرة، وما لا خلاف عليه هو أن القدرة العسكرية لحركة حماس هي نتاج ارتباطها بإيران.

ويضيف الكاتب أن لدى حماس دول حليفة عدة، لعل أبرزها قطر وتركيا، في عهد أردوغان، لكن إيران هي الحليف الوحيد الذي يقدم المساعدة العسكرية والمعرفية لحماس، التي باتت بفضل إيران قادرة على صنع الصواريخ والقذائف.

ويبدو من شبه المؤكد أن الاستعدادات والتدريبات لهذا الهجوم - مثل التدريب على استخدام الطائرات الشراعية - جرت خارج القطاع، ولأن التحالف العسكري بين إيران وحماس ليس محل نزاع، فلا شك أنه كان ضروريا لهجوم الـ 7 من أكتوبر.

ويتساءل الكاتب لماذا تحرص إيران على هذا التحالف؟ ويجيب أن إيران تسعى لتدمير إسرائيل من خلال نشر قوتها في جميع أنحاء المنطقة وتطويق البلاد بجماعات موالية لها، وقد حققت تقدما ملموسا في لبنان وغزة وسوريا والعراق، ويبدو أن لديها إمكانية الوصول إلى الضفة الغربية عبر سوريا والأردن.

وطوّر الحرس الثوري الإسلامي منهجية للجمع بين السلطة السياسية وشبه العسكرية، وهذه منهجية لا مثيل لها في الشرق الأوسط، جلبت لطهران القوة والنفوذ في اليمن والعراق وسوريا ولبنان وغزة.

ويرى الكاتب أن شعبية وشرعية الإسلام السياسي "إسلاموية" في بلاد الشام والعراق، تصب في صالح المشروع الإيراني، فعلى الرغم من أن إيران قوة شيعية إلى أنها استثمرت بقوة في القضية الفلسطينية التي تزيد من جاذبيتها لدى أهل السنة.

ويختتم الكاتب مقاله بالقول "إن نتيجة الحرب هذه من المرجح أن تحدد مستقبل الشرق الأوسط برمته".

بلينكن يصل إلى القاهرة... ويعود إلى إسرائيل غداً

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

وصل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى القاهرة، الأحد، على أن يعود إلى إسرائيل، الاثنين، للمرة الثانية خلال أقل من أسبوع، بعد جولة شملت 6 دول عربية لبحث تداعيات الحرب بين إسرائيل وحركة «حماس».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر للصحافيين لدى وصول بلينكن إلى القاهرة إن «وزير الخارجية سيعود إلى إسرائيل (الاثنين) لمزيد من المشاورات مع القادة الإسرائيليين»، بينما تستعد تل أبيب لشن هجوم بري في غزة، وفق ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية.
وفي وقت سابق (الأحد)، اجتمع الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، في الرياض، مع وزير الخارجية الأميركي، وجرى خلال الاجتماع بحث التصعيد العسكري الجاري حالياً في غزة ومحيطها.

وأكد ولي العهد السعودي ضرورة العمل لبحث سبل وقف العمليات العسكرية التي راح ضحيتها الأبرياء، مؤكداً سعي المملكة لتكثيف التواصل، والعمل على التهدئة، ووقف التصعيد القائم، واحترام القانون الدولي الإنساني بما في ذلك رفع الحصار عن غزة، والعمل على تهيئة الظروف لعودة الاستقرار واستعادة مسار السلام بما يكفل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وتحقيق السلام العادل والدائم.

وشدد ولي العهد على رفض المملكة استهداف المدنيين بأي شكل أو تعطيل البنى التحتية والمصالح الحيوية التي تمس حياتهم اليومية.

---

106 قاطرات للتحالف الوطني محملة بكميات من المساعدات الإنسانية في الطريق لفلسطين

(أمني وعسكري . الأهرام)

نشر التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي من خلال صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك فيديو يظهر قوافل التحالف وهي في طريقها إلى فلسطين.
وظهرت مقطورات المساعدات الإنسانية وهي مكتوب عليها "مسافة السكة لأهالينا في فلسطين".

يشار إلى أن قوافل التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي قد وصلت مساء أمس السبت إلى العريش.

تضم القوافل قرابة ١٠٦ قاطرات محملة بكميات ضخمة من المساعدات الإنسانية إلى مدينة العريش بشمال سيناء، لدعم أشقائنا الفلسطينيين في قطاع غزة، من أجل المساعدة في تخفيف الأوضاع على الشعب الفلسطيني نتيجة الاعتداء الإسرائيلي والذي أسفر عن سقوط آلاف الضحايا والمصابين.

كانت قوافل التحالف قد تحركت صباح أمس السبت وتضم 1000 طن من المواد الغذائية واللحوم و40 ألف

بطانية وأكثر من 300 ألف علبة أدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى الملابس والاحتياجات اللازمة، يرافقها طاقم طبي من كافة التخصصات.

وشهدت مدينة العريش اصطفاف قاطرات القوافل المُحملة بالمساعدات الإنسانية واستعداد متطوعي التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي ومؤسسة حياة كريمة لتفريغ الشاحنات بمخازن الهلال الأحمر المصري تمهيدًا لنقلها إلى قطاع غزة عن طريق إنشاء ممر إنساني عبر معبر رفح.

يأتي ذلك في إطار جهود التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي ومؤسسة حياة كريمة الداعم للقضية الفلسطينية، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بتقديم الدعم الفوري والإغاثة الإنسانية لدولة فلسطين الشقيقة، وتماشيًا مع الجهود التي تبذلها القيادة السياسية ومساعيها المستمرة من أجل إنهاء تصعيد أعمال العنف التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، بما يهدد السلام الدولي ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة بالحفاظ على حقوق الإنسان

شكري: لم نتلقّ حتى الآن التصاريح اللازمة لإدخال المساعدات لغزة

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن السلطات المصرية لم تتلقّ حتى الآن، التصاريح اللازمة من الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة لها لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة.

وقال شكري لتلفزيون «سي إن إن»: «معبر رفح مفتوح رسميًا على الجانب المصري، وهو مفتوح طوال الوقت. المشكلة أنه يتعرض للقصف الجوي، وبالتالي فإن الطرق في جانب غزة ليست في حالة تمكنها من استقبال المركبات العابرة»، وفقًا لما ذكرته وكالة أنباء العالم العربي.
وأضاف: «لم نتمكن من الحصول على أي تصريح لإرسال المساعدات الإنسانية والإمدادات لتخفيف الضغوط».

وأبلغ مصدر أمني مصري وكالة أنباء العالم العربي أمس، بأن السلطات المصرية رفضت فتح معبر رفح من الجانب المصري لعبور الأجانب والفلسطينيين الذين يحملون جنسيات أخرى من غزة «إلا بالتزامن مع السماح بإدخال المساعدات الإنسانية والطبية».

العدوان على غزة: انزعاج مصري من المطالب الإسرائيلية

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

"مشهد معقد ومأزق كبير، تواجهه كافة الأطراف الفاعلة في جهود وقف التصعيد العسكري في قطاع غزة والأراضي المحتلة، ومحاولات إنهاء العدوان الإسرائيلي على القطاع المحاصر". هذا ما قاله مصدر مصري مطلع

على تحركات القاهرة في هذا الإطار، مضيفاً أن "هناك أزمة محتدمة طارئة في العلاقات المصرية الإسرائيلية في هذه الأثناء".

وأكد المصدر أن مصر "شدّدت على رفضها التام فكرة تهجير أهالي قطاع غزة إلى شمال سيناء، حتى ولو بشكل مؤقت كما روجت حكومة الاحتلال، حتى يتم الانتهاء من توسيع المنطقة العازلة بين قطاع غزة ومستوطنات الغلاف، لمسافة تتراوح بين 2 و3 كيلومترات".

رسائل إسرائيلية - مصرية عبر الإدارة الأميركية

وبحسب المصدر، فقد "حاولت تل أبيب الضغط على القاهرة عبر الإدارة الأميركية، وأمام تلك الضغوط، كرّرت مصر رفضها مسألة فتح الحدود أمام النازحين، وفي المقابل طالب مسؤولون مصريون الإدارة الأميركية بالضغط على حكومة الاحتلال، من أجل فتح ممرات آمنة لعبور شاحنات المساعدات الطبية والغذائية".

وقال المصدر إن "مصر لا ترفض فقط فكرة فتح الحدود أمام النازحين، لكنها بعثت برسائل رفض للنهج الإسرائيلي، معتبرة أن الضغط على سكان شمال قطاع غزة لتهجيرهم عبر تكثيف الضربات الجوية على منازلهم، يأتي في إطار تصدير مشكلة للقاهرة"، مضيفاً أنه "حتى لو لم يدخل هؤلاء إلى سيناء، وظلّوا في جنوب قطاع غزة، فإن القاهرة لا يمكنها أيضاً تحمل فكرة وجود تلك الكتلة البشرية المكونة من أكثر مليوني شخص على حدودها مباشرة، لأن ذلك سيتسبب لاحقاً في أزمة حتمية".

وتابع المصدر أن "رسائل الخلاف والغضب بين الجانبين المصري والإسرائيلي تعددت خلال الساعات الماضية". وأشار إلى أنه "في أعقاب الموقف المصري، أوقفت حكومة الاحتلال إمدادات الغاز الواردة من حقل تمار الإسرائيلي إلى مصر، بدعوى التهديدات الأمنية، على الرغم من عدم وجود أي من تلك التهديدات تجاه الخط الناقل لكميات الغاز المتفق عليها بين الجانبين، وذلك في محاولة صنع أزمة لمصر".

وحول ما في يد القاهرة من أوراق يمكن استخدامها لمواجهة الموقف الإسرائيلي، قال المصدر إن "وجهة النظر المصرية تتمثل في ضرورة إدخال المساعدات إلى غزة بشكل عاجل، كون ذلك سيخفف من وطأة الضغوط على سكان القطاع بالشكل الذي لا يندفعون معه نحو الحدود مع مصر للحصول على ما يحتاجونه من غذاء وأدوية ومياه ومستلزمات معيشية".

وتابع المصدر: "القاهرة لديها خيارات ربما ليست كثيرة لكنها موجودة، ولن تقف كثيراً عند حد الرفض الإسرائيلي لإدخال المساعدات، فهناك عدة طرق لمرور تلك المساعدات، وما لا يمر من فوق الأرض قد تضطر لتمريره من تحتها"، رافضاً الخوض في مزيد من التفاصيل بشأن تلك العبارة.

وبحسب المصدر، فقد "تلقت مصر مطالبات عدة من دول راغبة في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، من بينها الأردن الذي دفع بالفعل بطائرة مساعدات لا تزال محتوياتها مخزنة في العريش، وكذلك تركيا التي جرى التنسيق بشأن بدء جسر جوي لإيصال مساعداتها إلى غزة، وكذلك قطر والجزائر".

وكشفت مصادر مصرية مطلعة على التحركات الخاصة بوقف التصعيد في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، أن وفداً أمنياً إسرائيلياً زار القاهرة أمس، لبحث تطورات الأوضاع في القطاع، ومناقشة المخاوف المصرية بشأن دعوات الإخلاء التي وجهها جيش الاحتلال لسكان شمال غزة.

وأوضح مصدر مصري تحدث لـ"العربي الجديد" أن الوفد ربما جاء لاطلاع المسؤولين في مصر على الإجراءات التي يعتزم تنفيذها خلال الأيام المقبلة وتنسيق مسألة الممر الآمن لخروج الأجانب من قطاع غزة. وكشف المصدر أن الجانب الإسرائيلي قدم تصوراً بوجود مراقبين ضمن لجنة مشتركة من الجانبين لضمان عدم استغلال قيادات

"حماس" والمقاومة للممر الآمن والخروج من خلاله، وفق تعبير المصدر.

وحذّرت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية، أول من أمس الجمعة، من "مطالبة الجيش الإسرائيلي سكان قطاع غزة وممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في القطاع، بمغادرة منازلهم خلال 24 ساعة والتوجه جنوباً". وأكدت مصر على أن هذا الإجراء "يعد مخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وسوف يعرض حياة أكثر من مليون مواطن فلسطيني وأسرهم لمخاطر البقاء في العراء من دون مأوى في مواجهة ظروف إنسانية وأمنية خطيرة وقاسية، فضلاً عن تكدس مئات الآلاف في مناطق غير مؤهلة لاستيعابها".

وطالبت مصر مجلس الأمن الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته لوقف هذا الإجراء، داعية الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة دولياً، إلى التدخل للحيلولة دون المزيد من التصعيد غير محسوب العواقب في قطاع غزة.

في المقابل، كشف دبلوماسي مصري، عن "فتح القاهرة قناة اتصال مع أطراف دولية ساعية للعب دور في الأزمة الراهنة"، مشيراً إلى أن "اتصالات جرت بين مصر وروسيا عبر مستويات رفيعة، خلال الساعات الماضية، في ظل رغبة من جانب موسكو للدخول على خط الأزمة بوجود فاعل".
وأعدت روسيا مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي، أول من أمس، يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأسباب إنسانية. وجاء في نصّ مشروع القرار أن "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو لوقف إطلاق النار بشكل فوري ومستدام، ويمكن مراقبته بشكل كامل لأسباب إنسانية".

كما ينص مشروع القرار الروسي على السماح بدخول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتهيئة الظروف لإجلاء المدنيين.

وأكد مندوب روسيا الدائم لدى مجلس الأمن الدولي فاسيلي نيبينزيا، أن "قيام إسرائيل بإخلاء أكثر من مليون شخص أمر مرفوض، وأن روسيا تدين كل أشكال العنف وقتل المدنيين من كلا الطرفين".

وبحسب مصدر آخر مطلع على التحركات المصرية، فإن "حكومة الاحتلال تعطل دخول المساعدات في إطار خطة إضعاف القطاع لأبعد درجة ممكنة، وذلك لحين تمكنها من تنفيذ هجوم برّي تتمكن خلاله من الحصول على مشهد انتصار".

شروط جديّة للممرات الآمنة
وحول التقارير التي أشارت إلى التوصل لاتفاق بين القاهرة وواشنطن بشأن استمرار تنفيذ ممر آمن لخروج الأجانب من غزة عبر مصر، أوضح المصدر أن القاهرة "بالفعل لا تمانع في تلك الخطوة، مع مراقبة تنفيذها التي تخضع للعديد من الجهات المعنية". وأضاف: "لا تزال الضمانات المطروحة من الجانب الأميركي غير كافية"، مشدداً على أن القاهرة "تخشى أن يتم استغلال ذلك الممر كطريق لتمرير النازحين إلى سيناء، خصوصاً أن الإدارة الأميركية لم تقدم تصوراً شاملاً بشأن الخطوة ومداها الزمني".
وتابع المصدر: "الأمر يحتاج إلى موافقة حركة حماس وفصائل المقاومة على تلك الخطوة، وهو ما يعني أنه لا بد من مقابل لها كي يحصل عليه سكان القطاع، وحتى الآن ترفض إسرائيل تقديم أي تنازلات في هذا الإطار".

وفي السياق، قال أستاذ القانون الدولي العام، وخبير حفظ السلام الدولي في البلقان، الدكتور أيمن سلامة، في حديث لـ"العربي الجديد"، إن "موافقة أطراف النزاع، أحد أهم متطلبات إنشاء ممرات إنسانية آمنة، لذا يجب اتفاق الأطراف المتحاربة على إنشاء هذه الممرات بتخطيط وتنظيم محكمين، واحترام هذا الاتفاق بحسن نية، كما يجب على الأطراف المتحاربة، السماح لمنظمات الإغاثة الإنسانية المحايدة بالوصول إلى جميع المدنيين المحتاجين". كما

/ moasher

يُحظر اللجوء، وفق شرحه، لأي من أنواع الحصار غير القانوني للمدنيين، وإخضاعهم للقصف العشوائي وتدمير البنية التحتية وتركهم أمام خيار الاستسلام أو التجويع.

وأشار سلامة إلى أن "الممرات الإنسانية تعد إحدى أهم الآليات القانونية لحماية المدنيين العزل الأبرياء في أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية"، مضيفاً أن هذا المصطلح "أصبح شائعاً في معظم النزاعات المسلحة خصوصاً غير الدولية منها، التي لا تنخرط فيها جيوش نظامية للدول".

وشدّد سلامة على أن الحاجة إلى "الممرات الإنسانية ضرورية عندما تكون المدن تحت الحصار وانقطاع السكان عن المواد الغذائية الأساسية والكهرباء والمياه، ويكون الغرض منها، إيصال المساعدات الغذائية والطبية إلى مناطق النزاع، أو يمكن إجلاء المدنيين".

وحول معايير إنشاء تلك الممرات، قال خبير حفظ السلام الدولي، إنه "يجب إنشاء ممرات إنسانية حقيقية بسرعة وفعالية وأمان، وفق المعايير التي يمكن استنباطها من السابقات العديدة التي شاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الإشراف عليها، وفي كل الأحوال يجب ألا يتعرض المدنيون لخطر أكبر أثناء سعيهم للهروب من النزاع".

واستطرد بأنه "في كل الأحوال يجب على أطراف النزاع إعطاء الأولوية المطلقة للمرور الآمن للمدنيين من مناطق النزاع إلى الملاذات الآمنة، وهذا يعني أيضاً عدم الخضوع لسيطرة قسرية لطرف من الأطراف المتحاربة، كما يجب في الوقت ذاته، السماح ومن دون تأخير للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى المدنيين الذين بقوا في منازلهم".

مصر: محاولات لكبح مقاطعة داعمي الاحتلال الإسرائيلي بحجة تجنب الركود

(اقتصاد . العربي الجديد)

أشعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، موجات غضب لدى المصريين، زادت حدتها مع عدم قدرتهم على مد يد العون للفلسطينيين المحاصرين في القطاع، لتتصاعد دعوات المقاطعة بحق قائمة كبيرة من الشركات الدعمة للاحتلال والتي تتسع أنشطتها لتشمل الأغذية والمشروبات ومستحضرات التجميل وحتى السيارات، بينما تنشط في المقابل حملات مضادة لكبح المقاطعة بحجة تلافي تعمق الركود في الاقتصاد الذي يواجه صعوبات كبيرة، وكذلك أن فروع الكثير من هذه الشركات قائمة على استثمارات محلية.

ويوسع المصريون دعوات مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأجنبية على الرغم من القيود التي فرضتها شركات مواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما "فيسبوك" و"إكس" على القضايا المتعلقة بالحرب في غزة، وتعتبر انتقاد الجمهور لما يرتكبه الاحتلال من مجازر، أفعالا عنصرية، وتتولى حذفها وتقييد حسابات ناشريها.

وتحشد شخصيات وطنية ومؤسسات مدنية دعوات مكثفة لمقاطعة العلامات التجارية الشهيرة التي أعلنت صراحة عن دعمها للاحتلال الإسرائيلي أو مرتبطة بكيانات أميركية وأوروبية وآسيوية لدعم دولها الحرب الإسرائيلية. وشملت دعوات المقاطعة منتجات، "ماكدونالدز" و"هارديز" و"برجر كينج" للأطعمة و"نستله" و"كوكا كولا" و"لبتون" و"ستار باكس" للمشروبات و"هيونداي" الكورية الجنوبية للسيارات، و"تايد" و"اريال" للمنظفات و"لوريا" للتجميل،

و"إتش بي" و"أي بي إم" للكمبيوتر والبرمجيات، و"نايكي" و"بوما" للملابس والمستلزمات الرياضية.

في المقابل، تلقت المطالب الشعبية تحذيرات من مؤسسات إعلامية يديرها رجال أعمال يحصلون على حق امتياز لهذه المنتجات بالسوق المصرية، ولا يرغبون في توسيع القاعدة الجماهيرية لمقاطعة تلك المنتجات. ويبرر رجال الأعمال موقفهم بأنهم حصلوا على امتياز شراء اسم العلامة التجارية للعمل محليا، بنظام "فرانشايز"، مقابل عمولة تدفع دورياً لصاحب العلامة، بينما باقي المكونات التي تشمل العمالة والمنتجات مصرية، منوهين إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في البلد بالأساس ودخول الشركات الخاصة في ركود متواصل منذ 33 شهراً.

ويقول رشاد عبده، خبير التمويل والاستثمار، في تصريح لـ"العربي الجديد"، إنه لابد من أن تتوجه إجراءات المقاطعة فوراً للسلع الأميركية تامة الصنع، لحصول إسرائيل على دعم قوى من الولايات المتحدة لمواصلة الاعتداء على غزة، وفي ظل وجود رئيس بالبيت الأبيض وكونغرس يقف وراء إسرائيل بقوة.

ويشير عبده إلى ضرورة أن تميز حملات المقاطعة بين السلع المنتجة داخل الولايات المتحدة، والعلامات التجارية الشهيرة المرتبطة بها، عبر اتفاقيات "فرانشايز"، التي أصبحت من حيث الواقع منتجا محليا يعتمد على استثمارات وعمالة مصرية. ويرى أن مقاطعة العلامات التجارية، سيقع ضررها الأول على المستثمرين والعمالة المحلية، لذا يقترح أن تمارس الجهات المنفذة للمقاطعة ضغوطاً على أصحاب تلك المشروعات لتغيير "العلامة التجارية" بدلاً من الأسماء الأميركية أو الفرنسية وغيرهما، لتحمل أسماءً محلية، طالما تمتلك الخبرة الفنية التي تحافظ بها على جودة المنتج، وبما يحمي الصناعات المحلية من التوقف.
ويشير إلى تجربة روسيا في هذا الشأن، بعد الحصار الذي فرضه الغرب على أسواقها عام 2022، ولجوئها إلى تغيير أسماء المطاعم الأميركية إلى أخرى قريبة الشبه بها بالروسية، لتحافظ على دوران حركة الأعمال بأسواقها وحقوق العاملين.

ويؤكد أن هذه الطريقة تحتاج إلى توعية رجال الأعمال بأهمية مشاركتهم في المقاطعة الشعبية، مع التزام منظمي المقاطعة بإصدار قوائم محددة بدقة للشركات والمنتجات، يتم مراجعتها من مؤسسات بحثية وفنية محترمة، تتولى مكاشفة الجمهور بعلاقة هذه الشركات بالدول المعتدية، حتى تنفذ حملات المقاطعة على الشركات المستهدفة، لفترة زمنية طويلة، بما يضمن تأثيرها المطلوب على المدى البعيد.

بدوره، يقول رفعت سيد أحمد، الخبير في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، إن "المقاطعة الاقتصادية" من الأسلحة التي أثبتت فعاليتها خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، حيث كبدت المنتجات الأميركية نحو 750 مليون دولار، مشيرا في حديثه مع "العربي الجديد" إلى أهمية التأثير النفسي بجانب البعد الاقتصادي، الذي يخلق حالة مناعة لدى الأفراد وشعورا عاما بالمشاركة، في مقاومة العدوان الإسرائيلي.

ويقترح سيد أحمد أن تبدأ حملات المقاطعة للسلع الأميركية والفرنسية والبريطانية باعتبار هذه الدول شاركت بأساطيلها الحربية في دعم العدوان، وتقديم السلاح لدك غزة بالقنابل والصواريخ. لكنه يحذر من الإسراع في تنفيذ مقاطعة العلامات التجارية الأجنبية التي حصل عليها رجال أعمال مصريون، باسم الشركات الأجنبية، مؤكدا أن المقاطعة بهذه الطريقة تشبه من يطلق على قدمه الرصاص.

ويضيف أن الأمر يقتضي إقناع رجال الأعمال بأن سلاح المقاطعة موجه لمصلحتهم، عندما يطلب منهم خلق علامات ومنتجات بديلة للسلع والخدمات التي يقاطعها الجمهور بالداخل. ويلفت إلى أهمية أن يستغل رجال الأعمال حالة الغلاء الناجمة عن استيراد منتجات أميركية أو غربية، في تدبير بدائل محلية رخيصة، تلبي شرعية المقاطعة الشعبية، والحالة الاقتصادية للدولة معاً.

/ moasher

ويعول سيد أحمد على إحياء لجان المقاطعة في الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية، التي ظلت راعية لمبادرة المقاطعة لسنوات حتى تحولت إلى حركة دولية، وساهمت في الضغط على الدول الغربية. وأحيت لجنة الصحافيين لجنة المقاطعة الشعبية للبضائع الإسرائيلية والغربية، في تظاهرة داعمة للمقاومة في غزة الأسبوع الماضي.
في المقابل، تحجب السلطات المصرية أي أرقام متعلقة بحجم ونوعية التجارة مع الكيان الصهيوني وخاصة حركة السائحين، فيما تدير الأجهزة الأمنية عدداً من الشركات التي تتولى التنسيق مع الجانب الإسرائيلي إدارة صفقات الغاز والبترول والنقل البحري والمناطق الصناعية الخاصة لاتفاقية "الكويز"، بينما تصدر البيانات الاقتصادية عادة من الجانب الإسرائيلي.

وكشفت وزارة الاقتصاد والصناعة في دولة الاحتلال، عن توقيع القاهرة وتل أبيب اتفاقية عام 2022، لزيادة حجم التبادل التجاري إلى 700 مليون دولار، حتى عام 2025، لا تتضمن دخل السياحة، وصفقات الغاز المقدرة حالياً بنحو 5.2 مليار دولار سنوياً. ويقضي العقد، بتزويد مصر بنحو 250 ألف وحدة حرارية يومياً، بواقع 64 مليار متر مكعب من الغاز بقيمة 15 مليار دولار، على فترة 10 سنوات، تبدأ 2019، بين شركة "ديليك" الإسرائيلية و"نوبل انرجي" الأميركية المملوكة لإسرائيليين و"دولفينوس" التي أسسها رجل الأعمال المصري علاء عرفة وثيق الصلة بمؤسسة الرئاسة لإدارة ملف الغاز منذ عام 2017، وصناعة النسيج المتبادلة بين الجانبين ضمن اتفاقية "الكويز" الموقعة عام 2005، ودخلت حيز التنفيذ كاملة في 2016.

ومنحت اتفاقية "الكويز" إسرائيل فرصة أن تحتل صناعة النسيج بها أولوية في دخول الأسواق المصرية رغم رداءة المكونات، باعتبارها بوابة لدخول المنتج المصري للأسواق الأميركية بدون جمارك أو حصص إنتاجية. وتمثل المنسوجات ومستلزمات الملابس 39% من صادرات الاحتلال لمصر، التي تتم في إطار اتفاقية "الكويز" التي تشترط وجود مكون إسرائيلي بالمنتجات المصرية بنسبة 11%، لدخول الأسواق الأميركية. وتأتي الكيماويات وتكرير النفط في المرتبة الثانية بنسبة 27%، و17% للمواد الخام والبلاستيك و7% للأثاث وورق الطباعة و3% للتعدين والمحاجر و2% للسيارات ومستلزماتها و5% منتجات متنوعة.

في المقابل، تحتل الكيماويات المرتبة الأولى في صادرات مصر إلى دولة الاحتلال، بنسبة 24%، والمنسوجات والملابس 13%، والأغذية والمشروبات والتبغ 12%، والمنتجات المعدنية 10%، والبلاستيك والمطاط 8%، والمحاصيل الزراعية 8%، ومنتجات متنوعة بنسبة 25%، أغلبها مرتبط بمعدات إلكترونية وقطع غيار أطباق الفضائيات والكمبيوتر والهواتف النقالة.

ربطت السلطات الناقل الوطني "مصر للطيران" بالكيان الصهيوني، بتوقيعها على اتفاق يسمح بتيسير رحلات جوية مباشرة بين القاهرة وتل أبيب منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021، بعد أن كان السفر قاصراً على رحلات الطيران العارض الذي لا يحمل العلم المصري، و"العال" الإسرائيلية، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1979، مقابل رفع إسرائيل قيود سفر الأفراد والسيارات المفروضة منذ 2008، على زيارة سيناء.

مصر تستهدف جمع مليار دولار من مبادرة استيراد سيارات المغتربين

(اقتصاد . العربي الجديد)

قالت وزارة المالية المصرية إنها تستهدف تحصيل مليار دولار من مبادرة تيسير استيراد السيارات للمغتربين، التي

/ moasher

جرى تجديد العمل بها في سبتمبر/ أيلول الماضي.

وأكد رئيس مصلحة الجمارك الشحات الغتوري، في تصريحات إعلامية أمس السبت، أنّ حصيلة المبادرة بلغت نحو 450 مليون دولار حتى الآن.

ووافق مجلس الوزراء المصري، في سبتمبر الماضي، على مشروع قانون بشأن إقرار بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج، والذي يجيز للمغترب الذي له إقامة قانونية سارية في الخارج ولم يسبق له الحصول على التيسيرات الواردة في قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المغتربين رقم 161 لسنة 2022 الاستفادة من أحكامه، متى استوفى جميع الشروط المقررة بالقانون وتعديلاته، والقرارات المنفذة له.

وقضى مشروع القانون بأن يسدد المصري المقيم في الخارج المبلغ النقدي المستحق بالعملة الأجنبية طبقاً للمادة الأولى من القانون المشار إليه، وذلك خلال 3 أشهر من تاريخ العمل به، على أن يجوز لمجلس الوزراء مد هذه المدة ثلاثة أشهر مماثلة، أي بمدة إجمالية تصل إلى 6 أشهر.
كان وزير المالية المصري محمد معيط قد قال، عند انطلاق المبادرة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، إنها تستهدف ما بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار بحلول موعد انتهائها.

وفي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدر رئيس الوزراء مصطفى مدبولي قراراً بشأن القواعد المنظمة لأحكام قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج، والذي صدق عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي عقب موافقة البرلمان، على ضوء مواجهة البلاد شحاً في النقد الأجنبي، ومخاوف من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجهات الدائنة، وشراء مستلزمات السلع والاحتياجات الاستراتيجية.

وانتهت المبادرة في مايو/ أيار الماضي بعد تمديدها شهرين إضافيين، ثم قررت الحكومة تجديد العمل بها في سبتمبر الماضي، استجابة لمطلب رئيسي للمصريين في الخارج، وفقا لوزيرة الهجرة المصرية سها جندي، معتبرة أن إعادة العمل بالقانون هو من توصيات مؤتمر المصريين في الخارج، الذي نظمته الوزارة في نهاية يوليو/تموز الماضي.

ويتضمن المشروع نفس التيسيرات الواردة في قانون مبادرة السيارات المنتهية مدته، والذي يمنح أي مصري مقيم بالخارج الحق في استيراد سيارة واحدة، سواء بشكل شخصي أو لأي شخص من أفراد أسرته أكبر من 16 سنة.

السيسي يترأس اجتماع مجلس الأمن القومي

(أمني وعسكري . رئاسة الجمهورية)

ترأس السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليوم الأحد الموافق ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣، اجتماع مجلس الأمن القومي؛ حيث تم استعراض تطورات الأوضاع الإقليمية، خاصةً ما يتعلق بتطورات التصعيد العسكري في قطاع غزة.

وقد صدر عن الاجتماع القرارات الآتية:

مواصلة الاتصالات مع الشركاء الدوليين والإقليميين من أجل خفض التصعيد ووقف استهداف المدنيين.

تكثيف الاتصالات مع المنظمات الدولية الإغاثية والإقليمية من أجل إيصال المساعدات المطلوبة.

التشديد على أنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا حل الدولتين، مع رفض واستهجان سياسة التهجير أو محاولات تصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار.

إبراز استعداد مصر للقيام بأي جهد من أجل التهدئة وإطلاق واستئناف عملية حقيقية للسلام.

تأكيد أن أمن مصر القومي خط أحمر ولا تهاون في حمايته.

توجيه مصر الدعوة لاستضافة قمة إقليمية دولية من أجل تناول تطورات ومستقبل القضية الفلسطينية.

مصر تؤكد أن أمنها القومي «خط أحمر» وتدعو لقمة إقليمية دولية بشأن غزة

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

ترأس الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، اليوم الأحد، اجتماعاً لمجلس الأمن القومي؛ حيث جرى استعراض تطورات الأوضاع الإقليمية، خاصةً ما يتعلق بتطورات التصعيد العسكري في قطاع غزة.

وأفاد المتحدث الرسمي للرئاسة المصرية في منشور على «فيسبوك»، بأن عدة قرارات صدرت عن الاجتماع، وهي مواصلة الاتصالات مع الشركاء الدوليين والإقليميين من أجل خفض التصعيد ووقف استهداف المدنيين، وتكثيف الاتصالات مع المنظمات الدولية الإغاثية والإقليمية من أجل إيصال المساعدات المطلوبة.

كما شدد الاجتماع على «أنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا حل الدولتين، مع رفض واستهجان سياسة التهجير أو محاولات تصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار».

وأبرز الاجتماع استعداد مصر للقيام بأي جهد من أجل التهدئة وإطلاق واستئناف عملية حقيقية للسلام، مؤكداً أن «أمن مصر القومي خط أحمر ولا تهاون في حمايته».

وبحسب الاجتماع، توجه مصر الدعوة لاستضافة قمة إقليمية دولية من أجل تناول تطورات ومستقبل القضية الفلسطينية.